

Distr.: General
16 June 2005
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



التقرير المرحلي السابع للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا

أولاً - مقدمة

١ - بقراره ١٥٦١ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ مدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وطلب إلى أن أستمّر في تقديم تقرير دوري بشأن حالة التقدم في تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي هذا التقرير التطورات التي استجذت منذ تقريره المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥ (S/2005/177).

ثانياً - التطورات السياسية الرئيسية

٢ - خلال الفترة التي يشملها التقرير، ظل التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل أمراً مختلطاً.

٣ - على أنه أحرز تقدم مشجع في إعادة توطين الأشخاص المشردين داخلياً، وإعادة اللاجئين وإعادة المقاتلين الليبيين السابقين وأفراد القوات المسلحة الليبية السابقين من سيراليون؛ وبسط سلطة الدولة على جميع أنحاء البلد؛ وتدريب الشرطة الوطنية الليبية وإعادة هيكلتها

٤ - كما واصلت إجراءات التحضير للانتخابات مسارها المرسوم. وكانت عملية تسجيل الناخبين، التي جرت في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٢١ أيار/مايو، ناجحة. وفي أعقاب بدء عملية تسجيل الناخبين، زادت الأحزاب السياسية من أنشطتها، بما في ذلك بتنظيم انتخابات أولية لاختيار مرشحيها للرئاسة. وقد أعلن ٥٠ شخصاً حتى الآن عن نيتهم خوض السباق إلى الرئاسة. وبلغ العدد الإجمالي للأحزاب السياسية المسجلة الآن ٢٤ حزباً، إضافة إلى ١٢ جماعة سياسية أخرى تحتاز مراحل مختلفة من عملية التسجيل. وواصلت الأحزاب السياسية فيما بينها مناقشة التحالفات والائتلافات المحتمل إقامتها في إطار التعبئة

من أجل الانتخابات. وقد اتفق حزب الشعب الليبري مع حزب الشعب الموحد رسمياً في ٢٧ نيسان/أبريل على تشكيل تحالف.

٥ - ولم يتم الإبلاغ عن أي حوادث عنف خلال الانتخابات الأولية أو خلال استعراض الأحزاب السياسية لأعضائها. ويبدو كذلك أن النزاعات داخل فصيل الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية قد خفت. وتقوم إحدى مجموعتي هذا الفصيل، بزعامة سيكو كونييه، حالياً، بتسجيل نفسها كحزب سياسي. أما المجموعة الأخرى، وهي الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية - تحالف الحرية، بزعامة كابينيه جانيه، وزير العدل والنائب العام الحالي، فلم تفصح بعد عن نواياها.

٦ - ولئن كانت هذه التطورات مشجعة، فإن عملية تعزيز السلام واجهت عدداً من المشاكل. وفي هذا الصدد، ما زالت برامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعادة هيكلة القوات المسلحة الليبرية تعاني بشدة من جراء انعدام التمويل الكافي.

٧ - وكما أصبح سوء أداء الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية في مجال الإدارة الاقتصادية، وهو مجال رئيسي، محور اهتمام بعض شركاء ليبريا الدوليين. واستكشف فريق الاتصال الدولي المعني بليبريا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمفوضية الأوروبية ولجنة متابعة التنفيذ وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا إمكانية اتخاذ مبادرات لتعزيز سلامة الإدارة الاقتصادية والشفافية في إدارة الحكومة للأموال العامة. وعلاوة على ذلك، دعا فريق الاتصال الدولي لحوض نهر مانو، خلال اجتماعه في ستوكهولم يوم ٢١ نيسان/أبريل، الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية إلى اتخاذ تدابير فورية وفعالة بشأن حالات الفساد المبلغ عنها.

٨ - وبالإضافة إلى ذلك، قررت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بموافقة من رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، السيد شارلز غيودي بريانت، إيفاد فريق من المحققين للنظر في ادعاءات الفساد داخل صفوف الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية. وخلال التحقيقات، واجهت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مقاومة من بعض وزراء الحكومة ومن مسؤولين آخرين. كما واجهت مقاومة من معهد ليبريا للمحاسبين العاميين القانونيين، الذي قدم التماساً لإصدار حظر من جانب المحكمة العليا لمنع الموظفين الحكوميين من التعاون مع التحقيق، بدعوى أنه ينتهك سيادة ليبريا. ولكن رفضت المحكمة العليا إصدار الأمر في ١٤ نيسان/أبريل فيما حث الرئيس بريانت مسؤولي الحكومة على التعاون مع فريق الجماعة الاقتصادية.

٩ - وفي ١١ أيار/مايو، اجتمع في كوبنهاغن ممثلو الأمم المتحدة، والمفوضية الأوروبية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومة

الولايات المتحدة لاستكشاف أفضل السبل التي تكفل معالجة مسألة تحسين الإدارة الاقتصادية من جانب الحكومة الانتقالية الليبرية. واستعرضوا تقارير عمليات مراجعة الحسابات التي قام بها البنك المركزي الليبري وخمس مؤسسات تملكها الدولة بتمويل من المفوضية الأوروبية، فلاحظوا أن المشورة التقنية والمشورة في مجال السياسة العامة بشأن المسائل المتصلة بالإدارة الاقتصادية التي أُسديت للحكومة الانتقالية الوطنية خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية لم تحقق النتائج المنشودة نظراً لغياب الاستعداد من جانب الحكومة لإجراء إصلاحات. كما خلصوا إلى أن المخالفات المالية وانعدام الشفافية والمساءلة أخذت تقوض تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ومن ثم اتفقوا على وضع خطة عمل للإدارة الاقتصادية تعرض على الحكومة لتنفيذها كما تقدم إلى مجلس الأمن للنظر فيها.

١٠ - وعلاوة على ذلك ما زال التوتر يسود صفوف الجمعية الوطنية التشريعية الانتقالية، بسبب وقف رئيسها ونائبه ورئيسي لجنة الميزانية ولجنة الأنظمة والمراسيم عن أعمالهم في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ بتهمة سوء الممارسة الإدارية والمالية. ولا يزال التماس أودعه المسؤولون الموقوفون معروضا على المحكمة العليا. وقد أصرت الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية على أن الهيئة القضائية لا تملك أي ولاية على عملياتها الداخلية ثم واصلت عملها بقيادة رئيس بالوكالة ونائب رئيس جرى انتخابهما مؤخراً.

١١ - وتزداد كذلك شواغل القلق إزاء عدم التقدم نحو تحسين نوعية الحياة لعامة السكان، وخاصة في ضوء الزيادة الأخيرة التي طرأت على أسعار السلع الأساسية، بما فيها الأرز والوقود والإسمنت. ورغم أن الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية اعتمدت أنظمة لمراقبة الأسعار، فلم يجر إنفاذها، خاصة بسبب الفساد.

١٢ - وقد تزايد القلق بشأن استمرار الرئيس السابق تشارلز تاييلور التدخل في العملية السياسية في ليبيريا. وأشارت تقارير وسائل الإعلام، مستشهدة بما أدلى به المدعي العام للمحكمة الخاصة لسيراليون، بأن السيد تاييلور ربما يكون قد سافر إلى بوركينا فاسو في وقت مبكر من هذا العام للاجتماع بأحد المرشحين لرئاسة ليبيريا. وقد أنكرت السلطات النيجيرية هذه التقارير بشدة. وخلال الاجتماع الثاني لآلية تنسيق الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عقد في أبوجا في ٢٦ أيار/مايو، دعت الجماعة الاقتصادية من أتهموا السيد تاييلور بانتهاك شروط لجوئه إلى نيجيريا إلى تقديم الأدلة على تلك الادعاءات. وفي هذه الأثناء، يعيش الحزب السياسي للسيد تاييلور حالياً انقساماً بشأن الادعاءات التي تفيد بأنه أجرى مكاملة هاتفية، خلال الانتخابات

الأولية الأخيرة للحزب، للتأثير على التصويت، مما أدى إلى انسحاب أحد المرشحين من الانتخابات الأولية.

ثالثاً - رصد تنفيذ اتفاق السلام الشامل

١٣ - واصلت لجنة رصد التنفيذ وفريق الاتصال الدولي لليبيريا اجتماعاتهما بشكل منتظم. وعقد الفريق اجتماعات أسبوعية، برئاسة الرئيس بريانت، لاستعراض التقدم المحرز في عملية السلام ومعالجة المسائل الناشئة بشكل منسق.

١٤ - وفي الاجتماع الثاني لآلية تنسيق الحكومة الانتقالية الوطنية الليبيرية والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المشار إليه في الفقرة ١٢، جرى تدارس التقدم المحرز والتحديات المتبقية في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ورحب الاجتماع بالقرار الذي اتخذته الشركاء الدوليون لوضع خطة عمل الإدارة الاقتصادية وابتراح تقديمه إلى مجلس الأمن لينظر فيه. وشدد أيضاً على أن إصلاح قطاع الأمن يجب أن يشمل إعادة تأهيل قطاعات القضاء والمؤسسات العقابية والهجرة ودعا إلى اعتماد معايير واضحة ومحددة التعريف وشفافية للاسترشاد بها عند إدراج الأفراد في قائمة الجزاءات أو استبعادهم منها.

رابعاً - نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

١٥ - في ١ حزيران/يونيه، وصلت قوة البعثة إلى ٨٣٦ ١٤ فرداً (انظر المرفق). وقد استكملت البعثة الآن انتشارها إلى كافة المقاطعات الخمس عشرة. وخلال الفترة التي شملها التقرير، قصدت عمليات الانتشار الجديدة إلى ضمان أمن فعال للعملية الانتخابية. وفي هذا الصدد، تم إيفاد سرية إثيوبية إلى باركليفل في منطقة غران كرو، بينما أوفدت سريتان باكستانيتان إلى بوبولو في منطقة غباربولو وإلى فويا في منطقة لوفو.

١٦ - وفي ١ حزيران/يونيه، وصلت قوة الشرطة المدنية للبعثة إلى ١٠٦٤ فرداً، من حد أقصى مأذون به يبلغ ١١١٥ فرداً، بمن فيهم ٤٨٠ ضابطاً في أربع تشكيلات لوحدات شرطة و ١٨ من موظفي الإصلاحات. وبالإضافة إلى التوزيعات التي تمت في مونروفيا، ظلت الشرطة المدنية التابعة للبعثة تحتفظ بوجود لها في مطار روبرتس الدولي ومطار سبريغس بين وميناء مونروفيا الحر و ٢٤ موقعاً آخر في جميع أنحاء البلد.

١٧ - وكنت قد أوصيت في تقريرتي الأخير (S/2005/177)، بأن يأذن المجلس بنشر تشكيل لوحد شرطة خامسة، تتألف من ١٢٠ ضابطاً، لفترة انتقالية قوامها ستة أشهر ابتداء من آب/أغسطس، لتعزيز قدرة البعثة على الاستجابة للطوارئ الأمنية خلال الفترة الانتخابية.

وهذا النشر يعد من الأهمية بمكان لتزويد البعثة بالقدرات اللازمة للحفاظ على الأمن خلال الفترة الانتخابية. وعليه، أوصي مرة أخرى بأن يأذن المجلس بهذا النشر الذي تدعو الحاجة الماسة إليه.

١٨ - وفيما يتعلق بالموظفين المدنيين، تضم البعثة حالياً ٤٩٤ موظفاً دولياً من عدد مأذون به يبلغ مجموعه ٦٣٥ موظفاً، من بينهم ٣٠ في المائة من النساء. وتضم البعثة كذلك ٤٤١ من متطوعي الأمم المتحدة، منهم ١٧٩ يعملون في مجال الانتخابات، إضافة إلى ٧٢٧ موظفاً وطنياً.

خامساً - الحالة الأمنية

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير ظلت الحالة الأمنية العامة هشة، في حين خيم جو عام من الهدوء المشوب بالحذر. وشكّل المقاتلون السابقون الذين ينتظرون فرص إعادة الإدماج أكبر خطر يهدّد الاستقرار. فقد نظم العديد منهم مظاهرات عنيفة للمطالبة بمزايا وفرص إعادة الإدماج. وهددوا بعرقلة الانتخابات ومهاجمة موظفي بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وتؤدي التأخيرات المستمرة في تهيئة فرص إعادة الإدماج لهؤلاء المقاتلين السابقين العاطلين عن العمل، إلى تعريضهم للاستغلال على أيدي عناصر سياسية مُحَرّضة، لاسيما أثناء فترة الانتخابات.

٢٠ - وتحتل مجموعات منظمة من المقاتلين السابقين ممن لهم ارتباط بعناصر مؤثرة من الفصائل المسلحة السابقة احتلالاً غير مشروع مزرعة المطاط في غوثري الواقعة على حدود منطقتي بومي وجران كيب ماونت. وإضافة إلى مجموعات منظمة أخرى في منطقة نجا أنارت احتجاجات عنيفة مطالبة بأن تتولى اللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل سداد المصاريف للمدارس التي كانوا ملتحقين بها ولكن لم تسمح لها اللجنة بقاء المحاربين السابقين.

٢١ - وقد أعرب بعض الليبريين عن القلق إزاء احتمال وجود مخبئ أسلحة في أنحاء من البلاد، بما فيها مونروفيا ومزرعة المطاط بغوثري. بيد أن المعلومات التي تلقتها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حتى الآن لم تقض إلى أي اكتشافات مهمة لمثل تلك المخبئ. وما زالت البعثة تباشر عمليات تطويق وتفتيش بناء على ما تتلقاه من معلومات.

٢٢ - وهناك خطر آخر يهدد حالة الاستقرار الهشة في ليبيريا يتمثل في "تحالف القوى السياسية الراضية" الذي يضم أفراداً منهم اتفاق السلام الشامل من خوض الانتخابات الوطنية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وأشخاصاً مدرجين على قائمتي مجلس الأمن

للممنوعين من السفر والخاضعين لتجميد الأصول، إضافة إلى المستفيدين اقتصاديا من زعزعة استقرار ليريا وغياب سلطة الحكومة باعتبار أن هؤلاء الأفراد ليس في مصلحتهم توطيد السلم وتدعيم الديمقراطية في البلاد.

٢٣ - واستمرت الصدمات العرقية أيضا في تهديد الأمن. ففي ٣ نيسان/أبريل وقعت مصادمات بين أفراد من الجماعتين العرقيتين جيو وكراهن في يوبي بودوغل في منطقة نيمبا. ويعود تاريخ الخلاف إلى كانون الثاني/يناير عندما منع أفراد من جيو من يوبي الجديدة أفرادا من كراهن من يوبي القديمة من تجميع رفات تسعة أشخاص من كراهن قتلوا إبان الحرب الأهلية. واندلعت أيضا مصادمات في ٢١ أيار/مايو متصلة بتزاع على ملكية في منطقة لوفنا بين أفراد من جماعتي لورما وماندينغو العرقيتين. وانتشرت أيضا مزاعم خلال عملية تسجيل الناجحين بأن بعض القائمين على عملية التسجيل منعوا أفرادا ينتمون إلى مجموعة الماندينغو من ممارسة حقهم في التسجيل للتصويت بحجة أنهم أجنب. بيد أن تقييما أجرته بعثة الأمم المتحدة في ليريا كشف عن عدم وجود أدلة تؤكد استهداف موظفي التسجيل مجموعة عرقية بعينها وأن الحالات التي حاول فيها الأجانب التسجيل كانت قليلة.

٢٤ - وقد وصلت القوات التابعة للبعثة بسط المظلة الأمنية على امتداد البلاد والعمل على تهيئة بيئة آمنة ومستقرة للعملية الانتخابية. وقامت أيضا بدوريات مراقبة على الحدود وعمليات تطويق وتفتيش.

٢٥ - واضطلعت بعثة الأمم المتحدة في ليريا في ٢٣ نيسان/أبريل بمسؤولية الأمن في ميناء مونروفيا الحر. بما يتيح تلبية المعايير الدولية للسفن والمرافق المرفئية. وقد أُحلي الأشخاص غير المرخص لهم من المكان وأصدرت تراخيص جديدة لإثبات الهوية. بما يسمح بوصول ٢ ٥٠٠ عامل للميناء الحر. وتتواصل الجهود الرامية لتعزيز الأمن والارتقاء بالعمليات المنفذة في الميناء الحر، ولهذا الغرض، تشارك شرطة الموانئ الليبرية حاليا في برنامج التدريب بالأكاديمية الوطنية للشرطة.

سادسا - نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج

٢٦ - منذ أن أُغلق رسميا باب نزع السلاح والتسريح في تشرين الثاني/نوفمبر، حصلت بعثة الأمم المتحدة في ليريا على ٢٨٦ قطعة سلاح إما سُلمت لها طوعا أو تم العثور عليها، إضافة إلى نحو ٣١ ٠٠٠ قطعة متنوعة من الذخيرة وما يناهز ٣٠٠ قطعة من الذخائر غير المنفجرة تم تدميرها.

٢٧ - واستمر التعاون بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار برنامج وطني مدته خمس سنوات لتجميع الأسلحة وتحقيق التنمية المجتمعية. ويحتاج البرنامج إلى الحصول على نحو ١٢ مليون دولار، منها مبلغ ٧٠٠.٠٠٠ دولار تم تأمينه لصالح مشاريع نموذجية في منطقتي لوبا وغراند جده. وأنشئت في ١٨ أيار/مايو لجنة وطنية معنية بالأسلحة الصغيرة للإشراف على البرنامج.

٢٨ - وافتتح في مونروفيا، في ١٥ نيسان/أبريل، أول مكتب للإحالة وتقديم المشورة للمقاتلين السابقين المسرّحين. وسيبدأ قريبا تشغيل مكاتب مماثلة في هاربر وزويزرو وبوتشانان وغبارنغا وفوينجاما. وفي تلك الأثناء، أكمل ٣٩٠١ من المقاتلين السابقين تدريبهم المهني بنجاح. وفي ١ حزيران/يونيه، كان هناك ٢٩١٦٥ من المقاتلين السابقين. بمن فيهم ١٤٢٠ طفلا، منخرطين في مشاريع إعادة الإدماج الممولة من الصندوق الاستثماري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية الأوروبية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. ويجري اتخاذ خطوات لإعادة توجيه تركيز مشاريع إعادة الإدماج من التدريب المهني إلى الزراعة والأنشطة الصغرى المدرة للدخل.

٢٩ - بيد أنه يلزم الحصول بصفة عاجلة على الأموال لتوفير فرص إعادة الإدماج لمن تبقى من المقاتلين السابقين الذين ما زالوا يشكلون مصدرا محتملا لزعزعة الاستقرار، على نحو ما أُشير إليه في الفقرة ١٩. وساعدت مساهمة من السويد بمبلغ ٣,٤ ملايين دولار على خفض العجز إلى مبلغ ٣٦,٢ مليون دولار، فيما وعدت الولايات المتحدة الأمريكية والمفوضية الأوروبية بالتبرع بمبلغ ١٥ مليون دولار و ١١ مليون يورو على التوالي، مما قد يزيد من تقليص الفجوة. والأمل معقود على أن تقدّم تلك الأموال في القريب العاجل.

٣٠ - وتجري حاليا إعادة ٦١٢ من المقاتلين السابقين الأجانب إلى أوطانهم، بعد أن تم تحديدهم خلال عملية نزع السلاح والتسريح. وساعدت لجنة الصليب الأحمر الدولية مؤخرا ٣٤ عنصرا من هذه المجموعة على العودة إلى بلدانهم الأصلية، وكانوا أطفالا ملتحقين سابقا بصفوف القوات المتحاربة. ومن هؤلاء خمسة أعيدوا إلى كوت ديفوار، و ١٦ إلى غينيا و ١٣ إلى سيراليون. ولا يزال المقاتلون السابقون الأجانب المتبقون بانتظار إعادة إلى أوطانهم. وفي تلك الأثناء، أنجزت في ١٨ أيار/مايو بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عملية إعادة مجموعة قوامها ٣٨٩ من المقاتلين الليبريين السابقين وعناصر قوات ليبيريا المسلحة كانوا متمركزين في سيراليون خلال الصراع إلى وطنهم.

سابعاً - الدعم المقدم لإصلاح قطاع الأمن

ألف - الشرطة الوطنية الليبرية

٣١ - ظل برنامج تطوير دائرة جديدة مهنية للشرطة الوطنية الليبرية يحرز تقدماً مطرداً. فقد تخرج من الأكاديمية الوطنية للشرطة، في الفترة بين شهري آذار/مارس وأيار/مايو، ٤٠١ من ضباط الشرطة الوطنية الليبرية و ٣٣ من ضباط خدمة الأمن الخاص. ويجري حالياً تدريب ١٥٤ ١ آخرين من ضباط الشرطة، منهم ٣٤ من ضباط خدمة الأمن الخاص يخضعون لتدريب على الحماية عن قرب. وكما تم توسيع نطاق التدريب ليشمل شرطة الموانئ الليبرية في نيسان/أبريل عندما تولت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مهام الأمن في ميناء مونروفيا الحر. وتخرج في ١ حزيران/يونيه ٥٩ من ضباط شرطة الموانئ الليبرية من الأكاديمية، فيما ينتظر أن يخضع ٦٠ ضابطاً آخر للتدريب في حزيران/يونيه.

٣٢ - وفي تلك الأثناء، استمر التقدم في نشر ضباط الشرطة الليبرية، الذي بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في داخل البلاد. وأصبح للشرطة الوطنية الليبرية بحلول أيار/مايو وجودٌ في كل منطقة، إضافة إلى قيام هيكل قيادي على الصعيد الإقليمي. كما شرعت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في إطلاق ضباط الشرطة ممن يجتازون مرحلة الاختبار ويشاركون في التدريب الميداني، على عمليات الشرطة في داخل البلاد مع دعمهم في تلك العمليات.

٣٣ - وزودت مدينة أنفيرس البلجيكية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بأسلحة وذخائر لاستخدامها في تدريب أفراد الشرطة الوطنية الليبرية الجدد. وسيتم تدمير الأسلحة بعد إكمال برنامج التدريب. وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساهمة مهمة في عملية إعادة هيكلة الشرطة، وهي تتولى تمويل التكاليف التشغيلية لأكاديمية الشرطة ومخصصات المتدربين، فضلاً عن تكاليف الزي الرسمي للشرطة. وتلقت الشرطة الوطنية الليبرية أيضاً هبات على شكل دراجات وأجهزة راديو من الصين.

٣٤ - وفي ليبيريا في ٢٣ أيار/مايو شرعت بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج تدريب لكبار مديري إنفاذ القانون من الشرطة الوطنية الليبرية وخدمة الأمن الخاص. وفي غضون ذلك، ينتظر أن يكتمل تدريب ٤٥ من أفراد الشرطة الوطنية الليبرية بوصفهم معلمين بحلول نهاية سنة ٢٠٠٥. وسيعملون كفريق أساسي من المدربين عندما تتولى دائرة الشرطة الجديدة المسؤولية عن إدارة برنامج التدريب في الأكاديمية الوطنية للشرطة.

٣٥ - ويتوقع أن تُنشأ رسمياً دائرة الشرطة الجديدة في ١ تموز/يوليه. وقد أقرت الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية سياسة عامة لرتب ورواتب دائرة الشرطة الوطنية الليبرية الجديدة.

ووافقت كذلك الحكومة الوطنية الانتقالية، من حيث المبدأ، على حزمة مقترحة من إجراءات تسريح أفراد الشرطة وخدمة الأمن الخاص الذين لم يستوفوا المعايير الأساسية المؤهلة للخدمة.

باء - القوات المسلحة الليبرية

٣٦ - أوضحت الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية أن التكاليف المقدرة لحل القوات المسلحة الليبرية تبلغ ١٦,٤ مليون دولار. وفي ١ حزيران/يونيه جمعت الحكومة الوطنية الانتقالية ما إجماليه ٥ ملايين دولار لهذا البرنامج، منها مليون دولار من مواردها الخاصة وضرائب دفعت مقدماً بمبلغ مليوني دولار من مزرعة فايرستون للمطاط وقرضين بدون فوائد يبلغ كل منهما مليون دولار من كل من الصين وغانا. وتخطط الحكومة الوطنية الانتقالية لاعتماد ٦ ملايين دولار في ميزانيتها القادمة لتغطية تكاليف المعاشات التقاعدية للعناصر النظامية من القوات المسلحة. ويخلف هذا ثغرة تمويل تبلغ زهاء ٥,٤ ملايين دولار في برنامج تسريح القوات المسلحة. وأود أن أهيب بالدول الأعضاء أن تساعد على تدارك هذا النقص في التمويل.

٣٧ - وفي ١٥ أيار/مايو، وقّع الرئيس بريانت أمراً تنفيذياً يعلن بدء عملية التسريح والتقاعد لأعضاء القوات المسلحة السابقة لليبيريا في ٣١ أيار/مايو. ويتوقع لعملية حل القوات هذه أن تكتمل بحلول شهر أيلول/سبتمبر، وبعدها تبدأ عملية التجنيد والتدريب للقوات المسلحة الجديدة. وستوفر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا دعم برنامج التدريب على الوجه التالي: أمن المنطقة المحيطة بمركز باركلي للتدريب ووزارة الدفاع والمركز المعين لتدريب القوات المسلحة لليبيريا؛ والأمن الثابت بموقع التسريح المعين ابتداء من ١٥ أيار/مايو؛ والمرافق القطاعية بالمقر لاستخدامها من قبل ضباط التجنيد؛ والنقل الجوي لفريق إصلاح القطاع الأمني التابع للولايات المتحدة.

ثامنا - الانتخابات

٣٨ - أثناء فترة التقريب، استمرت الاستعدادات بشكل مرض لعقد الانتخابات الوطنية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر وحظيت عملية تسجيل الناخبين التي تمت خلال الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٢١ أيار/مايو بنجاح ملحوظ. وكان هناك ١٥١١ مركز تسجيل تدعمها ١٠٣٩ من الفرق الثابتة والجوالة التي نشرت على الصعيد الوطني لإجراء التسجيل. وتم تسليم نحو ١,٣ مليون من نماذج تسجيل الناخبين.

٣٩ - وقد تعاونت لجنة الانتخابات الوطنية وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وشركاء آخرون، بمن فيهم منظمات غير حكومية بمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية الأوروبية، على نشر المعلومات عن عملية تسجيل الناخبين.

٤٠ - وقامت قوات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بدوريات منتظمة أثناء عملية التسجيل بينما رافق جنود قوة الرد السريع الرحلات الجوية التي تحمل مواد التسجيل. وقامت الشرطة المدنية بإسداء المشورة وتوفير سبل المراقبة للشرطة الوطنية الليبيرية التي عملت على توفير الأمن في محيط مراكز التسجيل. ولم يبلغ عن وقوع حوادث كبرى أثناء فترة تسجيل الناخبين.

٤١ - وأصدرت الجمعية الوطنية التشريعية الانتقالية في ١٢ أيار/مايو قرارا يدعو إلى تمديد فترة تسجيل الناخبين. ولكن لجنة الانتخابات الوطنية رفضت ذلك مؤكدة بأن اللجنة هي السلطة الوحيدة المخولة باتخاذ القرار فيما يختص بمواعيد إجراء العملية الانتخابية. وأيد فريق الاتصال المعني بليبيريا، وكذلك بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، موقف اللجنة بقوة. كما رفضت المحكمة العليا أيضا، التماسا يطلب تمديد عملية تسجيل الناخبين لمدة شهر واحد. وبعد مفاوضات بدأها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مع لجنة الانتخابات الوطنية، سمح للراشدين العائدين بفترة أسبوعين إضافيين لتسجيل الناخبين.

٤٢ - وحسبما يقتضيه قانون إصلاح الانتخابات فقد وضعت لجنة الانتخابات الوطنية، بالتشاور الوثيق مع الأحزاب الوطنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، منهجية لتعيين حدود الدوائر الانتخابية وتخصيص المقاعد. وتم في ١٦ أيار/مايو إصدار المبادئ التوجيهية بشأن إقرار الدوائر الانتخابية وسيجري نشر قائمة بالدوائر الانتخابية في ١٦ تموز/يوليه.

٤٣ - والخطوة التالية في العملية الانتخابية هي نشر القائمة الأولية لتسجيل الناخبين في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه، على أن يجري إعلانها في كل مركز لتسجيل الناخبين. وتركز بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الآن على وضع خطط تنفيذية لعمليات الاقتراع وفرز الأصوات في تشرين الأول/أكتوبر.

دعم الأمم المتحدة للانتخابات

٤٤ - تعمل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مع فريق الأمم المتحدة القطري بطريقة منسقة لدعم العملية الانتخابية، ويجتمعان كل أسبوع لتقييم التقدم المحرز في الإعدادات لعمليات الاقتراع. وقد أنشأت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ١٧ مكتبا للانتخابات في المقاطعات

لتستخدم من قبل موظفيها. وسيساعد جنود البعثة في توفير الأمن طيلة العملية الانتخابية طبقا لخطط أمنية لكل قطاع. علاوة على ذلك، جرى إنشاء خلية انتخابات للبعثة في مقر البعثة بغرض تنسيق توفير الأمن والدعم اللوجستي للانتخابات.

٤٥ - ويواصل عنصر الشرطة المدنية لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في إسداء المشورة للشرطة الوطنية الليبرية بشأن وضع خطط أمنية لمرحلة ما قبل الانتخابات تفاديا لاحتمال وقوع اضطرابات مدنية. ويشمل ذلك تدابير للطوارئ لمراكز الاقتراع وفرز الأصوات بعد الانتخابات وكذلك للتجمعات السياسية. علاوة على ذلك، سوف تساعد الشرطة المدنية لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وحدات فرقة العمل المشتركة التابعة للشرطة الوطنية الليبرية بتقديم الدعم اللوجستي للقيام بدوريات متحركة، ولا سيما في المناطق غير المستقرة.

٤٦ - ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة وثيقة مع المفوضية الأوروبية على تقديم الدعم لحملة توعية الناخبين. وفي شهر أيار/مايو أكمل وفد من المعهد الدولي للديمقراطية والمعهد الديمقراطي الوطني ومركز كارتر، التقييم الأول من ثلاثة تقييمات مزعم إجراؤها، حيث أعلنوا بعده أن عملية تسجيل الناخبين في ليبيريا نزيهة وناجحة. كما توفر هذه المنظمات الثلاث، بالإضافة إلى المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية ومعهد كونراد أديناور دعما آخر للعملية الانتخابية.

تاسعا - سيادة القانون

الدعم القضائي

٤٧ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا توفير التدريب والمشورة بغرض المساعدة في بناء قدرات القطاع القضائي. ولكن أعيقت تلك المبادرات بسبب غياب التمويل والموظفين الأكفاء والموارد المادية. وقد نظمت حلقات عمل تدريبية لمسؤولي الادعاء والمحامين في المقاطعات ولسبعين من كتاب المحكمة العليا والمحاكم الدورية والمحاكم المتخصصة، بينما تجري بالمحاكم تقييمات ما بعد التدريب للمدعين العامين. وستجرى حلقات عمل تدريبية لقضاة المحاكم الدورية والقضاة الجزئيين وقضاة الصلح بعد إجراء تعيينات المرشحين للوظائف القضائية.

٤٨ - وتواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا رصد القضايا المنظورة أمام المحاكم في كل أنحاء البلد كما تتصدر الجهود المبذولة نحو تسهيل توفير خدمات المساعدة القانونية للمتهمين. وتساعد البعثة أيضا عن طريق صندوقها الاستثماري للمشروع السريع الأثر في تمويل إصلاح عدد من المحاكم.

٤٩ - وساعدت البعثة وزارة العدل في نيسان/أبريل على عقد اجتماع لفريق عامل في مجال الصياغة القانونية حيث قام الفريق بمراجعة وإعادة صياغة عدد من مشاريع القوانين الرئيسية، بما فيها تلك التي تعالج موضوع الاغتصاب والاتجار بالبشر وهيئات المحلفين والاستقلال المالي للقضاء. ويتوقع أن تقدم مشاريع القوانين هذه للجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية بغرض إصدارها.

الإصلاحات

٥٠ - قدمت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، أثناء فترة الإبلاغ، الدعم لمكتب الإصلاح وإعادة التأهيل بوزارة العدل، مما أسهم في إضفاء التحسينات على حالة السجون. ويتطلب الأمر اعتمادات مالية عاجلة لإعادة تأهيل البنية التحتية للإصلاحات وتطوير النظام المتبع. ويوجد في الوقت الحالي، ستة مرافق إصلاحات تقوم بعملها في بوندي واي وبوخانان ومونروفيا وكاكاتا وساني كويلي وغبارنجا. ولكن الطلب على هذه المرافق يتزايد، لا سيما في المناطق التي يعاد فيها فتح المحاكم. ويستمر الشركاء، بما فيهم برنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية، في توفير الأغذية والإمدادات الطبية والاحتياجات الأساسية الأخرى.

٥١ - ويقوم ستة وعشرون من موظفي الإصلاحات الذين جرى توظيفهم حديثاً، بمن فيهم سبع نساء، بإكمال برامج تدريبية بمراكز العمل التي تم توزيعهم عليها.

عاشراً - الإعلام

٥٢ - ركز عنصر الإعلام العام خلال فترة التقرير على دعم البرامج ذات الأولوية لدى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ووكالات الأمم المتحدة، بما فيها الانتخابات وعودة اللاجئين والمشردين داخليا. ويمكن الآن سماع إذاعة البعثة في معظم مناطق البلد. وقد زادت المحطة الإذاعية من برامجها التي تتعلق بحقوق الإنسان والعدالة في مرحلة الانتقال والأنشطة الإنسانية. كما أنها تبث برامج مذاعة على الهواء مباشرة على المستوى المحلي ويمكن للجمهور خلالها المشاركة في الحوار بشأن القضايا التي تتعلق بعملية السلام.

حادي عشر - استعادة وتوطيد سلطة الدولة

٥٣ - أحرز المزيد من التقدم في بسط سلطة الدولة لتشمل جميع أنحاء البلد. وصدقت الجمعية الوطنية التشريعية الانتقالية على تعيين ١١ من جملة ١٥ مفوضاً لشرطة مقاطعة أو مساعداً لمفوض. وواصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا المساعدة على عودة موظفي

الحكومة إلى مراكز عملهم. بمن في ذلك ١٦٨ محصل إيرادات داخلية عادوا إلى ١٣ مركزا لتحصيل الإيرادات، و ٢٠٦ موظف جمارك عادوا إلى ١١ مركزا جمركيا ريفيا، و ٣٧٩ موظفا في مكتب الهجرة والجنسية. ولكن قلة الموارد والقيود اللوجستية ما زالت العائق الرئيسي لاستعادة سلطة الدولة في داخل البلاد كما أنها تعوق قدرة الموظفين الذين تم توزيعهم على تقديم الخدمات الأساسية للسكان.

٥٤ - بالإضافة إلى ذلك، توفر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الدعم اللازم للإصلاح المؤسسي في الوزارات الحكومية ومؤسسات الدولة الأخرى، بهدف تعزيز الإنتاجية والشفافية والمساءلة.

ثاني عشر - استعادة الإدارة السليمة للموارد الطبيعية

٥٥ - ما زالت الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا تثبت عمليا افتقارها إلى الإرادة السياسية في تنفيذ التدابير اللازمة لسلامة الرقابة على الموارد الطبيعية للبلاد وإدارتها ولضمان استخدام العائدات التي يتم الحصول عليها من تلك الموارد من أجل المنفعة العامة. وفي هذا الصدد، يواصل موظفو الشؤون المدنية ومستشارو البيئة والموارد الطبيعية بالبعثة إسداء المشورة لوزارة الأراضي والمناجم والطاقة وتهيئة تطوير الغابات بشأن التدابير الواجب اتخاذها لضمان سلامة إدارة الموارد الطبيعية. وقد رصدت البعثة المواقع التي تشهد سوء استغلال الموارد الطبيعية وأبلغت الحكومة تبعا لذلك.

٥٦ - وساعدت البعثة أيضا في إجلاء الأشخاص الذين يقومون بالتعدين وبالصيد بطريقة غير مشروعة في غوطة سابو الوطنية. وفي نيسان/أبريل قام الرئيس بريانت وممثلي الخاص السابق جاك بول كلاين، بتدشين خطة عمل للإدارة السليمة للبيئة وضعتها الحكومة الوطنية الانتقالية لليبيريا بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والمنظمة الدولية للهجرة ومبادرة الغابات الليبرية، بالإضافة إلى عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية. وقد أعلن المانحون تبرعهم بتوفير تكلفة تنفيذ الخطة المقدرة بمبلغ مليون دولار.

ثالث عشر - حقوق الإنسان وحماية المدنيين

٥٧ - تواصلت أنشطة الرصد والحماية التي تقوم بها البعثة في جميع أنحاء البلد وإن ظل تهافت التحقيق في حالات الاغتصاب والاعتداء الجنسي، وبصفة خاصة تلك التي تضم أطفالا، يشكل هاجسا خطيرا. وللمساعدة في تحسين الوضع، وفرت البعثة الدعم أثناء

التحقيق والمحاكمة في عدد من تلك الحالات، كما يسرت توفير المساعدة الاجتماعية والدعم للضحايا. ولكن الأمر ما زال يقتضي الكثير لتوعية عامة الجمهور بالطابع الخطر لمثل هذه الجرائم.

٥٨ - وساعدت البعثة في نيسان/أبريل على إخلاء مستوصف غير قانوني للصحة العقلية كان يضم ١٨ شخصا دون أن يتلقوا علاجاً وكانوا في حالة سيئة للغاية. ويتطلب الأمر إصدار تشريع عاجل لمنع سوء معاملة الأشخاص المعرضين للخطر في المستوصفات ودور الأيتام.

٥٩ - على أن العديد من المحاكم التي أعيد فتحها لا تمتثل للمعايير القانونية ولا تراعي حقوق المحاكمة العادلة للمجنى عليهم والمتهمين. ويحتجز المساجين في ظروف سيئة، ويشمل ذلك السجون المكتظة بالتزلاء، والنيل من حق المساجين في إجراءات تتم حسب الأصول وفي محاكمات سريعة وفي المشورة القانونية بسبب سوء إدارة المحاكم أو عدم وجودها أصلاً. ومحكمة الأحداث العاملة الوحيدة هي تلك الموجودة في مونروفيا. ولا تجري محاكمات لعدد كبير من القضايا، مما يؤدي إلى إفلات المجرمين من العقاب. ومن ثم فعدم المساءلة، فضلاً عن فشل الحكومة في توفير الدعم اللوجستي الكافي للمحاكم وللشرطة، شجعا على الفساد وأعاقا قدرة الدولة على دعم حقوق المجني عليهم والمتهمين.

٦٠ - وما زالت الحالة السيئة لحقوق الإنسان في مزرعة غوثري للمطاط مستمرة. وما زال المقاتلون السابقون ينتهكون الحقوق الأساسية للمقيمين في المزرعة دون خشية من العقاب، ويشمل ذلك الاعتداء عليهم وإجبارهم على استخلاص المطاط.

٦١ - وفي غضون ذلك، وقّع الرئيس بريانت في ٢٣ آذار/مارس المرسوم الذي تنشأ بموجبه اللجنة الوطنية المستقلة بشأن حقوق الإنسان ليصبح قانوناً. علاوة على ذلك أجاز في ١٢ أيار/مايو مشروع القانون الذي تنشأ بموجبه لجنة استجلاء الحقيقة والمصالحة من قبل الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية وتبذل الجهود لإيجاد التمويل ووسائل الدعم الأخرى اللازمة لقيام تلك اللجنة بعملها.

٦٢ - وتتعاون بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارات العدل، والخارجية، والشؤون الجنسانية والتنمية، والمجتمع المدني الليبري، ومجتمع المناخين الدوليين، على بذل جهود مكثفة لصياغة خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان في ليبيريا مدتها خمس سنوات. وقد بدأت المشاورات لصياغة مشروع الخطة في أيار/مايو على أن يعقب ذلك عقد سلسلة من حلقات العمل. وفي ضوء تصديق ليبيريا على المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان وانضمامها إليها، فقد وضعت البعثة مشروعاً لمراجعة قوانين البلاد بهدف

مساعدة الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا على تحديث القوانين الوطنية بما يجعلها متمشية مع المعايير الدولية.

رابع عشر - الحالة الإنسانية

٦٣ - مع تحسن الحالة الأمنية، توسعت وكالات الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع أنحاء ليبيريا. ويسرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأغذية العالمي وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا سبل الانتقال الطوعي للمشردين داخليا المخيمات القائمة داخل مونروفيا وما حولها إلى مناطق عودتهم. وتنفذ البعثة خطة للعودة السريعة للمشردين داخليا إلى المقاطعات التي نشأوا فيها بالإضافة إلى حملة لتوعية الجماهير. وبحلول ١ حزيران/يونيه كان حوالي ١٥٥ ٠٠٠ من المشردين داخليا قد تلقوا المساعدة للعودة إلى ديارهم الأصلية، بينما عاد حوالي ١٠٠ ٠٠٠ آخرين بطريقتهم الخاصة. وقد وفرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سبل النقل والبندود غير الغذائية للعائدين من المشردين داخليا، بينما وفر برنامج الأغذية العالمي الحصص الغذائية اللازمة لهم. وسوف يقتضي الأمر موارد إضافية لدعم عودة ٦٤ ٠٠٠ آخرين من المشردين داخليا.

٦٤ - ولضمان العودة الآمنة لهم، زادت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا من الدوريات المنفذة على الطرق التي يستخدمها المشردون داخليا في عودتهم. ويقوم فريق الحماية الأساسي المشترك بين الوكالات بوضع الصيغة النهائية لإطار حماية للعائدين. وفي الوقت نفسه، تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها برصد عملية العودة كما يزعمون مواصلة تعزيز قدرتهم على الحماية حسب توسع الأنشطة.

٦٥ - واستمرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تسهيل العودة الطوعية للاجئين الليبريين من المنطقة دون الإقليمية. وفي ١ حزيران/يونيه كان ما يقرب من ١٧٥ ٠٠٠ لاجئ قد عادوا بطريقة عفوية، بينما عاد ١٧ ٥٠٠ لاجئ بطريقة منظمة بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويزود اللاجئون العائدون بنفس طرود العودة والحصص الغذائية أسوة بالمشردين داخليا. وتقدم المساعدة للسكان العائدين أيضا عن طريق برامج إعادة توطين أوسع ضمن الإطار الانتقالي الذي يركز على النتائج. كما قامت مفوضية شؤون اللاجئين بإصلاح عدد من الطرق والجسور، وإعادة بناء المدارس والمستوصفات في المناطق التي يعود إليها أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت منظمة الصحة العالمية واليونسيف واليونسكو دعم عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى بلدانهم الأصلية.

٦٦ - ويتولى برنامج الأغذية العالمي حالياً تقديم ٦ ٥٠٠ طن متري من الأغذية إلى ٧٠٠ ٠٠٠ مستفيد كل شهر في أنحاء ليريا كافة، ويشمل ذلك ٢٥٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا والعائدين المقيمين في مخيمات ومراكز عبور و ٤٢٥ ٠٠٠ من أطفال المدارس.

٦٧ - ومع بداية موسم زراعة الأرز في أوائل شهر نيسان/أبريل بدأت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) برنامج مساعدة زراعية طارئة على نطاق واسع يستهدف العائدين حديثاً والمقاتلين السابقين والمجتمعات المضيفة السريعة التأثير. كما زودت الفاو ١٣ ٠٠٠ مستفيداً في ١٢ مقاطعة بالأدوات وتقوى الأرز والأسمدة بالإضافة إلى المشورة والدعم الفني بغرض تمكينهم من العودة لمزاولة الأنشطة الزراعية.

٦٨ - كما زودت اليونيسيف نحو ٩٨٣ مدرسة بلوازم العودة إلى الدراسة التي أفاد منها نحو ٢٧٠ ٠٠٠ طفل. وأوصت حلقة عمل استشارية وطنية بوضع سياسة لبرنامج وطني للتعليم العاجل بما يلي المتطلبات المتزايدة للبرنامج. وتمكّن ٣١ في المائة من بين الـ ٥ ٠٠٠ طفل مستهدف من المسرحين من الانخراط في البرنامج الاستثماري لتعليم المجتمع. وقد جرى تدريب ٥٦٠ من موظفي التعليم والمدرسين والنظار التابعين للمقاطعات والمناطق في هذا البرنامج لاكتساب مهارات الاستشارات النفسية الاجتماعية. وتم تدريب عشر من مجموعات الشباب و ٨٠٠ من مثقفي الشباب من الأقران على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنع الاعتداء والاستغلال الجنسي. وأعيد تنشيط عشرة مرافق صحية إضافية، وأدخل التحصين المنتظم في مرفقين صحيين إضافيين بحيث وصل عدد المرافق الصحية التي توفر بانتظام خدمات "برنامج التحصين الموسع" إلى ١٧٥ مرفقاً. وتم تطعيم أكثر من مليون طفل ضد شلل الأطفال في ليريا.

٦٩ - وتؤدي لجنة الإجراءات الإنسانية، التي تجتمع مرتين في الشهر، فائدة كبرى في تعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

خامس عشر - الانتعاش والتعمير والتنمية على الصعيد الوطني

٧٠ - شارك ممثلون عن الحكومة الوطنية الانتقالية في ليريا وشركائها الدوليين في اجتماع الاستعراض السنوي للإطار الانتقالي الذي يركز على النتائج، الذي عُقد في كوبنهاغن يومي ٩ و ١٠ أيار/مايو. وفي معرض تقييم المشاركين لأداء الإطار خلال العام الماضي، نوهوا بالتقدم المحرز علاوة على التحديات العديدة التي ينطوي عليها المستقبل. وجرى تحديد أولويات عام ٢٠٠٥ على النحو الآتي: التصدي للفساد، وكفالة الشفافية والتمهيد في الإدارة

المالية، وتقديم الخدمات الأساسية في المناطق الداخلية من البلاد لاستمرار عودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. وسلّم المشاركون أيضا بالحاجة إلى تمديد العمل بالإطار الانتقالي الذي يركز على النتائج خلال عام ٢٠٠٦ لضمان انتقال منظم من هذا الإطار إلى استراتيجية للحد من الفقر تستند إلى الغايات الإنمائية للألفية.

٧١ - وتتعاون بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مع عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة على وضع استراتيجيات للربط بين الإغاثة والتنمية بما يتوافق مع احتياجات المجتمعات المحلية الليبرية. وفي هذا السياق، أنجز موظفو الإغاثة والإنعاش وإعادة التأهيل والشؤون المدنية بالبعثة التقييمات الزراعية في مقاطعات غراندغاديه وبومي وكيب ماونت وغبارولو بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة. وبناء على نتائج هذه التقييمات، ستنفذ منظمة الأغذية والزراعة مشاريع زراعية صغيرة بالتعاون مع المنظمات المجتمعية.

٧٢ - وطرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع البنك الدولي توصيات التقييم الاجتماعي السريع لما بعد الحرب على الأطراف صاحبة المصلحة، بما في ذلك مسؤولو الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمناخون. ويهيئ التقييم الاجتماعي السريع إطارا للتنمية القائمة على أساس المشاركة والحقوق التي تنطلق من احتياجات المجتمع المحلي في ليبيريا، وهو عنصر رئيسي في برامج الإنعاش المجتمعي التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يشارك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء المحليين المنفذين في دعم ٨٥ مشروعا إصلاحيا متناهي الصغر في قطاعات المياه والمرافق الصحية والتعليم والصحة والأسواق والطرق الفرعية.

٧٣ - وأنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكاتب ميدانية في منطقتي بونغ و غراندغاديه لمواصلة تعزيز دعمه للإنعاش المجتمعي. وفي إطار مبادرة البرنامج الإنمائي العالمية لأكثر منظمات المجتمع المدني امتيازاً، أنجز البرنامج دراسة استقصائية ميدانية عن نحو ٨٠٠ من منظمات المجتمع المدني في جميع المناطق الخمس عشرة. وسوف تستخدم المعلومات التي تم جمعها في تطوير شراكات مستدامة بين البرنامج الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني.

سادس عشر - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٤ - تواصل الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز التابعة للبعثة عقد دورات لموظفي البعثة للتوعية وتحسين الوعي وتقييم الخطر الشخصي. وفي ٤ حزيران/يونيه، افتتحت الوحدة مركزين لخدمات المشورة واختبارات فيروس نقص المناعة البشرية الطوعية لموظفي البعثة. كما تقدم الوحدة برامج تدريب إلى المدربين المثقفين والأقران وإلى الزعماء الدينيين

والمنظمات المجتمعية والعاملين في وسائل الإعلام وذلك بالتعاون مع البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز. وتعاونت الوحدة في الفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ١٠ حزيران/يونيه مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ومركز مكافحة الأمراض والوقاية منها الكائن في الولايات المتحدة على إجراء استقصاء بين أفراد قوات البعثة للوقوف على مدى إلمامهم بهذا المرض وموقفهم منه وسلوكهم حياله.

٧٥ - وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع البرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وشركاء آخرين، تقديم المساعدة للاجئين والعائدين والمشردين داخليا من خلال ما تقوم به من رصد ميداني من أجل الحماية وما توفره من تدخلات عاجلة في حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغير ذلك من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي في إطار الوقاية من تلك الأمراض.

سابع عشر - الشؤون الجنسية

٧٦ - تواصل وحدة الشؤون الجنسية وفرقة العمل المعنية بها التابعتان للبعثة إدماج الأنشطة المتصلة بنوع الجنس في جميع جوانب عمل البعثة. كما استمرت الوحدة في دعم العملية الانتخابية بما في ذلك ما تم عن طريق تنسيق التمويل للمجموعات النسائية التي تدعم مشاركة المرأة في الانتخابات.

٧٧ - وأسدت الوحدة أيضا المشورة بشأن آليات الإصلاح التشريعي وسيادة القانون اللازمة للتصدي للعنف الجنسي والعنف الجنساني وحماية حقوق النساء والفتيات. كما تواصل مراعاة المنظور الجنساني في عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين وفي إعادة تشكيل قوات الشرطة الوطنية الليبرية. وعملت الوحدة على تيسير توزيع منسقي المقاطعات المعنيين بالشؤون الجنسية من وزارة الشؤون الجنسية والتنمية إلى المقاطعات الأربع عشرة. ويجري أيضا تدريب الموظفين المسؤولين عن الشؤون الجنسية في الوزارات المختلفة.

ثامن عشر - الاستغلال والاعتداء الجنسيان

٧٨ - وضعت فرقة العمل المعنية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين التابعة للبعثة استراتيجية للوقاية وإجراء التحقيقات تتضمن مقترحات لنقل بعض الوحدات العسكرية بعيدا عن المناطق المأهولة بالسكان واستحداث خط ساخن لتلقي الشكاوى وتحسين خدمات رفاه الموظفين والعسكريين، وإنشاء فريق من المحققين والمستشارين الفنيين المحترفين في نطاق البعثة. وفي الوقت نفسه، أصدر قائد القوة توجيهات لأفرادها بشأن الامتثال لنشرة الأمين العام عن التدابير الاستثنائية للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين (ST/SGB/2003/3). كما أنه

يعمل من خلال زيارته للقطاعات على تعزيز سياسة "عدم التهاون مطلقاً" التي ينتهجها الأمين العام.

٧٩ - وتعد اجتماعات إحاطة لجميع موظفي البعثة حول الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وإضافة إلى ذلك، تمهيئ البعثة اجتماعات "تدريب للمدربين" تدور حول الاستغلال والاعتداء الجنسيين لجميع الوحدات العسكرية كما عينت منسقين في مقار قيادة القوة والقطاعات وفي إطار الوحدات العسكرية.

٨٠ - وتعمل البعثة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على نشر المعلومات بما في ذلك المبادئ التوجيهية الموحدة المتعلقة بمنع حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحقيق فيها. وشكلت البعثة أربع فرق للتحقيق في ادعاءات بوقوع حالات استغلال واعتداء جنسيين. وقد انتهى الآن ٢١ تحقيقاً. وبينما لم تثبت صحة الادعاءات ضد ١١ من أفراد القوات العسكرية، ثبتت الادعاءات ضد ٩ ومما أدى إلى إعادتهم إلى أوطانهم لأسباب تأديبية. وتم فصل أحد موظفي البعثة المدنيين فصلاً ناجزاً.

تاسع عشر - الدعم المقدم للبعثة

٨١ - قام العنصر الإداري للبعثة بتوسيع عملياته في أرجاء البلاد لتعزيز الدعم اللوجستي والإداري المقدم لعناصر البعثة. وتشمل التحديات الرئيسية في مجال الدعم توفير القدرة التشغيلية والبنية الأساسية الحيوية لاستمرار البعثة ودعم العملية الانتخابية بأكثر الطرق فعالية وكفاءة.

٨٢ - وخلال الأشهر المقبلة، ستركز الجهود اللوجستية على توطيد الدعم اللوجستي للبعثة بما في ذلك توفير أماكن إقامة صلبة الجدران ومرافق مُحسَّنة، ونشر القوات الحديثة الوصول وتقديم الدعم من أجل الانتخابات. وتوافقاً مع المفهوم المدني والعسكري المشترك لخطة الدعم، يتواصل العمل في المهام ذات الأولوية بما في ذلك إنشاء قاعدة لوجستية أمامية في غبارانغا وتحسين وصيانة خطوط الإمداد حتى يمكن استخدامها خلال موسم الأمطار.

عشرين - الجوانب الإقليمية

٨٣ - يرتبط التقدم الذي تحرزه البعثة في جهودها لإعادة الاستقرار إلى ليبيريا، بدرجة كبيرة، بالحالة الأمنية السائدة في المنطقة دون الإقليمية. ومن شأن الانتكاسات التي تصيب عملية السلام في كوت ديفوار أن تنجم عنها آثار سلبية كما يشهد بذلك نزوح أكثر من ١٠ ٠٠٠ لاجئ كوت ديفواري إلى ليبيريا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ عقب

الاضطرابات التي وقعت في بلادهم. وأفادت التقارير أيضا بأن أشخاصا ينتمون إلى طرفي الصراع في كوت ديفوار، علاوة على آخرين من غينيا، يجنّدون مقاتلين من ليبيريا. وقد وضعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي خطة طوارئ لمواجهة احتمال نزوح المزيد من اللاجئين من كوت ديفوار. وفي الوقت نفسه، تواصل البعثة القيام بدوريات حدودية منسقة مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٨٤ - كما تواصل البعثة رصد الحالة في منطقة غينية فوريستير الواقعة في غينيا وهي منطقة تعد بقعة ساخنة محتملة لتركز اللاجئين من البلاد المجاورة فيها وموقعها الاستراتيجي بالنسبة إلى كوت ديفوار وليبيريا وسيراليون. ويستمر أيضا الاتصال بين البعثة وبين بعثة الأمم المتحدة في سيراليون عبر الحدود.

٨٥ - وقد عقد قادة القوات التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون اجتماعهم الإقليمي السابع في فريتاون في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو واستعرضوا خلاله الحالة الأمنية في المنطقة دون الإقليمية وناقشوا الإجراءات التشغيلية الموحدة لخلية التحليل المشتركة التابعة لكل بعثة.

حادي وعشرين - ملاحظات

٨٦ - من الأمور المشجعة ما أحرز من تقدم في ليبيريا خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة وخاصة عملية تسجيل الناجحين الناجحة، والمكاسب الإضافية التي تحققت في ميدان تعزيز قوات الشرطة الوطنية، وإضافة إلى إقرار المجلس الوطني التشريعي الانتقالي مشروع قانون لجنة الحقيقة والمصالحة، وإصدار قانون اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، فضلا عن عودة الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم والحفاظ على سيادة مناخ سياسي وأمني مستقر عموما. وعلاوة على ذلك، جاء بدء تسريح القوات المسلحة الليبرية وإحراز تقدم في نشر سيادة الدولة في أرجاء البلاد، من خلال تعيين المزيد من المسؤولين الحكوميين المحليين على الأخص ليعطي عملية السلام دفعة إلى الأمام. ومن ثم يتعين على الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا التركيز حاليا على بناء قدرة الإدارات المحلية على تقديم الخدمات الأساسية للسكان.

٨٧ - ورغم تعدد مؤشرات التقدم المحسوسة، لا يزال هناك تحديات ملموسة يلزم التصدي لها على وجه السرعة لكفالة استمرار عملية السلام في طريقها. وفي هذا السياق، يظل المقاتلون السابقون الذين يلجأون إلى العنف، بما في ذلك التهديد بتقويض الانتخابات القادمة، تأكيداً على حقهم في المشاركة في برامج التأهيل وإعادة الإدماج مصدرا محتملا

لزعزعة الاستقرار. وعلاوة على ذلك، يعد النجاح في إتمام عملية إعادة تشكيل القوات المسلحة في البلاد عاملاً رئيسياً لتوطيد السلام الدائم فيها.

٨٨ - وتُعزى التأخيرات المطولة في توفير فرص إعادة الإدماج للمقاتلين السابقين وفي إعادة تشكيل القوات المسلحة الليبرية في المقام الأول إلى قصور التمويل. وفي هذا الصدد، ينبغي الإشادة العميقة بالتعهدات التي أعلنتها مؤخرا المفوضية الأوروبية وحكومتها السويد والولايات المتحدة الأمريكية بتقديم التمويل لبرنامج إعادة الإدماج كما أنني أشجع بقوة التبكير بالوفاء بها. وعلى الدول الأعضاء أيضاً أن تنظر في تقديم الدعم التقني والمالي اللازم للحكومة الوطنية الانتقالية بليريا لضمان تنفيذ عملية إعادة التشكيل والتدريب العسكريين.

٨٩ - بيد أن إخفاق الحكومة الوطنية الانتقالية بليريا في تحسين الإدارة الرشيدة للشؤون الاقتصادية ما زال مدعاة لأقصى شعور من خيبة الأمل. وفي هذا الشأن، تُعد من أهم الشواغل النتائج التي خلص إليها اجتماع الشركاء الدوليين ومفادها أن المخالفات المالية وانعدام الشفافية وغياب المساءلة تهدد نجاح العملية الانتقالية. ومن شأن قيام شركاء ليبريا الدوليين بالتعاون مع الحكومة الوطنية الانتقالية بوضع خطة عمل للإدارة الرشيدة للشؤون الاقتصادية، أن يشكل مبادرة مبتكرة تأتي في الوقت المناسب، لأن ذلك يبشر بطرح استراتيجية فعالة على الحكومة تكفل الشفافية والمساءلة في مجال إدارة موارد الدولة. ولسوف أوصي المجلس بأن ينظر بالصورة الواجبة في هذه الخطة في أقرب فرصة.

٩٠ - وتُعد الأشهر الستة المتبقية من الفترة الانتقالية غاية في الأهمية؛ حيث أنها ترسي أسس مجتمع سلمي وديمقراطي في ليبريا. ولا بد من التصدي لأي جهود ترمي إلى تقويض العملية الانتخابية على وجه السرعة. ولا غنى أيضاً عن أن تواصل الأحزاب السياسية الليبرية أنشطتها الانتخابية بطريقة سلمية. ويجب بذل جميع الجهود التي تكفل قدرة مرشحي الانتخابات على إدارة حملاتهم الانتخابية في ظل ظروف من الحرية والأمن مع ضمان الظروف لعقد انتخابات حرة وعادلة ونزيهة.

٩١ - وأود أن أشدد من جديد على التوصية التي أوردتها في تقرير السداس عن البعثة بأن ينظر مجلس الأمن بعين الاعتبار إلى الإذن بوحدة إضافية من تشكيلات الشرطة قوامها ١٢٠ ضابطاً لفترة انتقالية قوامها ستة أشهر تبدأ في آب/أغسطس لأن الحاجة إلى نشر مثل هذه الوحدة ماسة حتى يكون لدى البعثة القدرة اللازمة على المساعدة في التصدي لحالات الطوارئ الأمنية خلال فترة الانتخابات.

٩٢ - ويدعو المناخ الأمني العام في المنطقة دون الإقليمية إلى القلق. وقد أُحرز بعض التقدم في كوت ديفوار نحو تنفيذ اتفاق بريتوريا. بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي تحقيقه، كما أن استمرار انعدام الأمن في البلاد، لا سيما في غربها، ستولد عنه على الأرجح آثار تنعكس على الاستقرار الهش في ليبيريا. ويشكل استمرار التقارير التي تفيد عن تجنيد المقاتلين الليبريين السابقين للمشاركة في الصراعات الدائرة بالمنطقة دون الإقليمية، فضلا عن تدفقات الأسلحة عبر الحدود تهديدات خطيرة للسلام في المنطقة. وينبغي للحكومات في المنطقة دون الإقليمية أن تبادر على وجه السرعة إلى اتخاذ جميع الخطوات الممكنة للتصدي لهذه المشاكل الخطيرة بفعالية.

٩٣ - وختاما، أود أن أشيد بممثلي الخاص السابق، جاك بول كلاين، الذي أنجز مهمته في نيسان/أبريل، وبنائب الممثل الخاص، أبي موسى، الذي ما زال المسؤول عن البعثة بالوكالة إلى حين تعيين ممثلي الخاص الجديد، وكذلك بموظفي البعثة من المدنيين والعسكريين على مساهمتهم في التقدم المحرز في الفترة قيد الاستعراض. كما أود أن أعرب عن امتناني للبلدان التي تساهم في البعثة بالقوات وبأفراد الشرطة، وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وفريق الاتصال الدولي المعني بليبيريا ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الإنسانية والعديد من مناهي المعونة الثنائية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية على جهودهم الدؤوبة والمتواصلة من أجل إعادة السلام إلى ليبيريا.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا: قوام القوة العسكرية والشرطة المدنية في
١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

البلد	العنصر العسكري		عنصر الشرطة المدنية	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	الجموع الشرطة المدنية
الاتحاد الروسي	٦			٦
إثيوبيا	١٧	٨	٢ ٥٤٤	٢ ٥٦٩
الأرجنتين				٢
الأردن	٧	٩	٥٠	٦٦
إكوادور	٣	١		٤
ألمانيا			١٦	١٦
إندونيسيا	٣			٣
أوروغواي				صفر
أوغندا				صفر
أوكرانيا	٣	١	٣٠٠	٣٠٤
أيرلندا		٩	٤٢٩	٤٣٨
باراغواي	٣	١		٤
باكستان	١٦	١١	٢ ٧٤٠	٢ ٧٦٧
البرازيل		١		١
البرتغال				صفر
بلغاريا	٢			٢
بنغلاديش	١٧	١١	٣ ١٨٨	٣ ٢١٦
بنن	٣	صفر		٣
البوسنة والهرسك				صفر
بولندا	٢			٢
بوليفيا	٣	١		٤
بيرو	٣	٢		٥
تركيا				صفر
توغو		١		١
جامايكا				صفر
الجمهورية التشيكية	٣			٣

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة المدنية	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	الاجموع	الشرطة المدنية
جمهورية كوريا	١	١		٢	
جمهورية مولدوفا	٣	١		٤	
جنوب أفريقيا				صفر	
الدانمرك	٢			٢	
رومانيا	٣			٣	
زامبيا	٣			٣	٢٩
زمبابوي				صفر	٣٣
ساموا				صفر	١٧
سري لانكا				صفر	١١
السلفادور	٣			٣	
السنغال	١	٣	٦٠٠	٦٠٤	١٠
السويد		٤	٢٢٧	٢٣١	٦
صربيا والجبل الأسود	٦			٦	٧
الصين	٥	٩	٥٥٨	٥٧٢	٢٤
غامبيا	١			١	٣٠
غانا	١١	٥	٨٤٩	٨٦٥	٤١
فرنسا		١		١	
الفلبين	٣	٥	١٦٥	١٧٣	٣٠
فنلندا		٢		٢	
فيجي				صفر	٣٠
قيرغيزستان	٤			٤	٣
كرواتيا		٣		٣	
كينيا	٣	٤		٧	٢٤
مالي	٤	٢		٦	
ماليزيا	١٠			١٠	
مصر	٨			٨	
ملاوي		٢		٢	٢٢
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية		٣		٣	
ناميبيا	٣	٤	٨٥٥	٨٦٢	٦
النرويج				صفر	٦

البلد	العنصر العسكري		عنصر الشرطة المدنية	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع
نيجال	٣	٢	٤٠	٤٥
النيجر	٣			٣
نيجيريا	١٩	١٧	١ ٩٤٧	١ ٩٨٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٧	٧		١٤
اليمن				٤
المجموع	١٩٧	١٣١	١٤ ٥٠٨	١٤ ٨٣٦
				١ ٠٦٤

